الأمم المتحدة S/PV.3496

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٩٦

الاثنين، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ٢٢/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كارديناس	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	المانيا	السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فولوتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ألبرايت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن المسألة المتعلقة بهايتي (S/1995/46 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن المسألة المتعلقة بهايتي (S/1995/46 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بليز وفنزويلا وكندا وهايتي يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد لونشان (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد لينغ (بليز)، والسيد تهيرا باريس (فنزويلا)، والسيد فولر (كندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال، يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.**

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن المسألة المتعلقة بهايتي، الوثيقتان S/1995/46 و Add.1. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/85، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين، وألمانيا، وايطاليا، ورواندا، وفرنسا، وفنزويلا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وهندوراس.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية:

S/1994/1377، رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها نص التقرير السادس للقوة المتعددة الجنسيات في هايتي؛

S/1994/1430، و S/1995/15، و S/1995/70، رسائل مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٩ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على التوالي، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، تحيل فيها التقارير السابع والثامن والتاسع للقوة المتعددة الجنسيات في هايتي على التوالي؛

A/1995/55 و Add.1، رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأرجنتين، والأردن، واستراليا، واسرائيل، وأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبولندا، وبوليفيا، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والدانمرك، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، والفلبين، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

S/1995/90، رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل هايتي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لونشان (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **لقد أسبغ عليكم، سيدي الرئيس، وعلى بلدكم الأرجنتين، شرف ومسؤولية رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. ويسرني للغاية أن أراكم تديرون المداولات بقدر كبير من التفهم والتفاني. إن سعة خبرتكم الدبلوماسية**

وخصالكم المهنية والإنسانية تسهم اسهاما ملموسا في نجاح عمل المجلس.

إن وفد هايتي يرحب بالفرصة التي يتيحها لنا مشروع القرار للإعراب عن تأييد حكومة هايتي لنصه وابداء تأييده للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن المسألة المتعلقة بهايتي (S/1995/46) المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

في ٣١ تموز/يوليه من العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، الذي أذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات كانت ولايتها تهيئة الظروف لتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز المبرم في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ - ولا سيما خلق بيئة تسمح بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي. واليوم، يمكننا القول إن هذه البيئة أصبحت متوفرة.

ومنذ الوزع السلمي للقوة المتعددة الجنسيات في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، يجري تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز باطراد. فقد انسحب الذين استولوا على السلطة السياسية؛ واستأنفت السلطات الشرعية مهامها؛ وأعيد إرساء النظام الدستوري؛ واستعاد الرئيس جين بيرتراند أريستيد منصبه كرئيس للدولة. وحاليا، تقوم لجنة انتخابية بالإعداد للانتخابات التشريعية والمحلية.

وقد لاحظت البعثة المدنية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، التي استأنفت أنشطتها في هايتي، حدوث تحسن كبير في حالة حقوق الإنسان. وهي تسلم بأن الهايتيين يتمتعون الآن بحقوقهم الأساسية، ولا سيما حرية التعبير، وحرية الانتماء، وحرية الاجتماع. ومن أجل تهيئة مناخ من السلم، يخوض الرئيس جين بيرتراند أريستيد منذ عودته الى البلاد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، حملة لا تكل من أجل تشجيع التسامح والمصالحة الوطنية.

وتبعا لذلك، لدينا ما يدعو الى الأمل في هايتي. ومن ثم تود حكومة هايتي أن تعرب عن امتنانها للأمين العام للأمم المتحدة، ولأصدقاء الأمين العام بشأن مسألة هايتي، والدول الأعضاء في مجلس الأمن، والدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات، وقيادة الولايات المتحدة، الذين أسهم التزامهم في نجاح القوة المتعددة الجنسيات في هايتي.

مع ذلك، تتعرض ثقة الشعب الهايتي في مستقبل أفضل للانتقاص بسبب ما يراه من احتمال عودة النظام الانقلابي؛ والأنشطة التي تقوم بها شبكة مضطهديه السابقين، بما فيهم الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الهايتية، والمجموعات شبه العسكرية، مثل المنظمة الارهابية المسماة الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي، ورؤساء القطاعات السابقون، و "المرابطون"؛ وانتشار الأسلحة التي كدست خلال ثلاث سنوات بعد الانقلاب على نطاق واسع، وعدم قدرة النظام القضائي الهايتي على الاستجابة لمطالب ضحايا الانقلاب.

إن الحكومة الهايتية مدركة للحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذه المشكلة. وقد تم إنشاء لجنتين لدراسة اصلاح القوات المسلحة في هايتي وإنشاء شرطة وطنية وفقا لأحكام دستورنا. والاصلاحات جارية على النظام القضائي. والحكومة لا تنتظر سوى وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي لمساعدتها في هذه المهام، كما ينص عليه اتفاق جزيرة غفرنرز والقرار ٨٦١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣.

لذلك يحدو وفد هايتي وطيد الأمل في أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار هذا بالاجماع، ليكون بادرة تدل على استمرار دعم المجتمع الدولي لنشر الديمقراطية في المجتمع الهايتي.

وبالنيابة عن حكومة بلادي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن الترحيب الحار بالممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الابراهيمي، وبجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل هايتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

يجتمع مجلس الأمن اليوم ليتخذ قرارا بشأن خطوة جديدة في التزام المجتمع الدولي المستمر باستعادة السلم والديمقراطية في هايتي. قبل أربعة أشهر، وصلت قوة التحالف المتعددة الجنسيات، بإذن من الأمم المتحدة، إلى هايتي. وعندئذ، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عاد الرئيس أريستيد إلى بلاده.

منذ ذلك الوقت أحرز تقدم كبير. تولت الحكم حكومة جديدة، والبرلمان يعمل بحرية مرة أخرى، وحالة حقوق الإنسان تحسنت بشكل كبير، والانتخابات التشريعية، المقرر إجراؤها هذا الربيع تقترب وبدأ الهايتيون التمتع بحقوقهم وحرياتهم التي أنكرت عليهم خلال السنوات الثلاث الماضية.

إن التحالف المتعدد الجنسيات، بقيادة الولايات المتحدة، أسهم في تهيئة المناخ الضروري لتمكين الهايتيين من بدء بناء مجتمع ديمقراطي سلمي ومستقر. ونحن نثني على جهود المشاركين في هذه المهمة.

لقد حان الوقت لبدء انتقال المسؤولية من التحالف المتعدد الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، كما ورد في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). ومشروع القرار الذي سينظر المجلس فيه الليلة يؤكد وجود المناخ المستقر والآمن المطلوب لوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، كما يقضي بأن يتم انتقال المسؤولية من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي بحلول ٣١ آذار/مارس من هذا العام.

إن انتقال المسؤولية هذا يبرز استمرار التزام المجتمع الدولي في هايتي. إن التخطيط لعملية الانتقال يجري الآن. والأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات تعملان في تعاون وثيق حتى تتم بشكل سلس. وكثير من المشاركين الآن في القوة المتعددة الجنسيات سيبقون مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، مما يشير بجلاء إلى الصلة الوثيقة بين العمليتين.

إن كندا ملتزمة التزاما تاما بالمشاركة في هذه العملية وستسهم إسهاما هاما في بعثة الأمم المتحدة في هايتي. إن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الكنديين موجودون فعلا ويرأسون هناك الفريق الذي يُعد العدة الآن لمرحلة الانتقال.

(تكلم بالانكليزية)

وبينما تحسن المناخ الأمني في هايتي بشكل يكفي للسماح بعملية انتقال المسؤولية من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، فإننا نتفق مع الأمين العام في ملاحظته بأن الحالة لا تزال هشة، كما نؤيد تقييمه للتحديات التي يواجهها الهايتيون في تعزيز الأمن والاستقرار. ولهذا السبب، نشاركه في حثه التحالف المتعدد الجنسيات على العمل بشكل نشط لتحسين الحالة الأمنية في الوقت المتبقي قبل انتقال المسؤولية إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وعلى وجه الخصوص، نشجع القوة المتعددة الجنسيات على مواصلة برامج نزع السلاح بشكل نشط.

إن صيانة القانون والنظام تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه السلطات الهايتية. وقوة الأمن العام المؤقتة تفتقد الخبرة والتجربة. وسوف تقدم بعثة الأمم المتحدة في هايتي تدريبا إضافيا لها وتراقب أنشطتها حتى تجعل القوة أكثر فعالية في الاضطلاع بوظائفها الخاصة بحفظ القانون والنظام. نؤيد تأييدا تاما زيادة مكون الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي لهذا الغرض. لكن من الأهمية إبراز أن مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في هايتي تبقى مساعدة الجهود الهايتية في الإبقاء على مناخ آمن ومستقر، وليس الحلول محل تلك الجهود.

إن الحالة الراهنة تجعل من الضروري أيضا ألا تكون هناك تأخيرات في تدريب ووزع قوة شرطة هايتية دائمة وأن يجري إدخال تحسينات على النظام القضائي بشكل سريع. وكندا ستعمل مع الحكومة الهايتية لإنشاء شرطة وطنية، كما سبق أن فعلنا فيما يتعلق بإنشاء قوة أمن مؤقتة. إن ما يقرب من ١٠٠ هايتي مدربين في كندا سيصلون في الأسابيع المقبلة للانضمام إلى قوة الشرطة الجديدة. وفي الأشهر المقبلة، سنوفر أيضا الدعم لجعل النظام القضائي أكثر فعالية.

إن مواصلة تقديم المساعدة من المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة الهايتيين على إعادة بناء اقتصادهم لا تزال هامة في تعزيز الاستقرار. وإن الصلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وبين السلم والأمن من ناحية أخرى أكثر وضوحا في هايتي. ومنذ عودة الرئيس أريستيد، أنفقت كندا ما يزيد على ٣٠ مليون دولار على دعم جهود المصالحة الوطنية.

وبينما لا تزال المصاعب القائمة مروعة، فإن الهايتيين يحرزون تقدما في صيانة الديمقراطية وإحلال السلم والاستقرار. ولقد أدى المجتمع الدولي دورا نشطا في دعم هذه العملية. إن انتقال المسؤولية من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، الوارد في مشروع القرار الذي يسرنا أننا شاركنا في تقديمه، يعبر تعبيرا تاما عن هذا الالتزام المستمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل بليز. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس للإدلاء ببيانه.

السيد لينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الاستجابة لطلبنا المشاركة في المناقشة بشأن البند الهام المعروض على المجلس اليوم. وفي هذا الشأن، يشرفني أن أخاطب المجلس نيابة عن الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وبلادي بليز، وكذلك نيابة عن جمهورية سورينام.

يعلم المجلس أن حكومات وشعوب دول الاتحاد الكاريبي لا تزال أطرافا نشطة في الجهود الرامية إلى إقامة نظام عادل وديمقراطي في هايتي. وباهتمام أخوي عميق، شاركت حكوماتنا بشكل نشط في جهود المراقبة الدولية لحكومة الرئيس جان - برتران أريستيد المنتخبة ديمقراطيا، واستنكرنا الأعمال التي نحته عن السلطة. لذلك نشعر بفخر لأننا تمكنا من المشاركة، بقدر ما تسمح به قدراتنا الأمنية المحدودة، في تشكيل القوة المتعددة الجنسيات المصرح بها بمقتضى الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤). وإن وزع القوة المتعددة الجنسيات في هايتي، يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مثّل المرحلة الأولى في العملية الحساسة والصعبة التي قام بها المجتمع الدولي لاستعادة حكومة الرئيس أريستيد المنتخبة ديمقراطيا للحكم، ومساعدة تلك الحكومة في إعادة بناء بلدها المدمر اقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا.

ومما يشجع حكومات دول الاتحاد الكاريبي وجمهورية سورينام إلى حد كبير أن وزع القوة المتعددة الجنسيات في هايتي تم في ظل ظروف سليمة. ولا يزال يشجعنا الأسلوب الفعال الذي قامت به بمهمتها الهامة في الأربعة أشهر التي ظلت تعمل فيها في هايتي. وتتفق حكوماتنا مع تقييم قائد القوة المتعددة الجنسيات بأن مناخا آمنا ومستقرا يسود الآن في هايتي، ويسرنا أيضا أن نشارك سائر المساهمين في القوة المتعددة الجنسيات في توصية مجلس الأمن بأن يقرر أنه من الملائم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي أن تبدأ القيام بكامل وظائفها.

ولذلك نؤيد تأييدا تاما الحكم المتعلق بهذا الأمر والوارد في مشروع القرار المطروح على مجلس الأمن. والكثير من حكوماتنا ستشارك أيضا في المرحلة التالية تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، تدليلا لالتزامنا العميق بعملية تهيئة الظروف الضرورية لضمان صيانة وتعزيز الديمقراطية الهايتية الجديدة.

إن الحالة الراهنة في هايتي سبب قوي في وجود الأمل. لكن، في نفس الوقت، ليس هناك مجال للتواكل. فلقد أكد الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن، على أن الأمن النسبي الذي يتمتع به الشعب الهايتي ما زال هشا، وعلى أن البيئة السياسية والاجتماعية السائدة الآن تتضمن عوامل عديدة يمكن أن تؤدي إلى انعدام الاستقرار مستقبلا. ومن الحيوي أن تظل الحالة الأمنية الراهنة في هايتي مستمرة بعد مغادرة القوة المتعددة الجنسيات وبعد الوزع الكامل لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. ولهذا السبب تشعر حكومات الاتحاد الكاريبي وسورينام بأنها مضطرة إلى التأكيد على الحاجة إلى أن يستمر الردع الفعال بعد تسليم زمام الأمور إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي وإلى الرد على أي تهديدات

مدمرة متبقية تتهدد حكومة هايتي. لذا، ان القدرة على اتخاذ اجراء سريع ومتسق وشامل في أي مكان من البلد أمر تقتضيه الضرورة. وفي هذا السياق، تلاحظ الاشارات الواردة في تقرير الأمين العام إلى أن العنصر العسكري للبعثة سيضم قوة للرد السريع. ونثق بأن تكون لديها القوة والقدرة الكافيتين للوفاء بهذه الحاجة الأمنية الأساسية.

ما زالت خطوات حاسمة عديدة يجب أن تتخذ لتحقيق اعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي في هايتي، ولتوفير مستقبل ينعم فيه الشعب الهايتي بالسلم والاستقرار، ويقوم على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحكم القانون والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ان الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي وسورينام ملتزمة بالاضطلاع بدور بناء، بقدر امكانياتها، في هذا الجزء الحرج من العملية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المطروح عليه. فإذا لم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يودون أن يدلوا ببيانات قبل التصويت.

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي اغتباط وفد بلادي أن نتمكن اليوم من النظر في نص مشروع القرار الذي قام بوضعه أصدقاء هايتي بشأن الحالة في ذلك البلد، وهو في جوهره نابع من مضمون تقرير الأمين العام الصادر في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦٥. ومما يسعد نيجيريا بصفة خاصة أنه بفضل التدخل الناجح للقوة المتعددة الجنسيات يمكن أن توصف الحالة في هايتي الآن بأنها آمنة ومستقرة وكما جاء في كلمات الأمين العام:

"... يستطيع الناس التنقل بحرية في جميع أنحاء البلد؛ وتمارس الحكومة الدستورية سلطتها على البلد بأكمله؛ ويقوم المجلس الانتخابي المؤقت بالأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية والمحلية". (S/1995/46، الفقرة ٧٨)

وثمة ترحيب خاص بالملاحظة أنه لا يمكن الآن تحديد أي خطر كبير على وجود الحكومة.

بالرغم من هذه التطورات الايجابية فإن التجربة في هايتي تظهر أن هناك حاجة إلى اليقظة المستمرة من جانب الحكومة المنصبة حديثا والمجتمع الدولي على حد سواء حتى لا تتعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن. فاليقظة ضرورية الآن تماما في ضوء الحقيقة التي يبرزها الأمين العام نفسه في تقريره، ألا وهي أن معدل الجريمة في هايتي ما زال عاليا على نحو غير مقبول، وانتهاكات الأمن تحدث في أجزاء مختلفة من البلاد مما يؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة الاجتماعية.

إن مشروع القرار الحالي المعروض على مجلس الأمن جاء في الوقت المناسب. ونحن نرى أنه متوازن وبناء. ولذلك، ولثلاثة أسباب على الأقل، سيؤيده وفد بلادي.

أولا: إن مشروع القرار، بتحويله للمرحلة الحالية لعمليات الأمم المتحدة، قد حصل على موافقة حكومة هايتي، وهي شرط مسبق أساسي لكل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة بموجب الفصل السادس من الميثاق. ونحن نفهم أن الستة آلاف جندي الذين سيوزعون في هايتي لن يستخدموا القوة إلا ممارسة لحق الدفاع عن النفس وفي الوفاء بالأهداف الأخرى المحددة في الولاية.

ثانيا، يوافق وفد بلادي على فترة ولاية الأشهر الستة للنهوض بعملية الأمم المتحدة في المرحلة الأولى التي تتفق مع توصية الأمين العام. لكن كما يؤكد مشروع القرار في الفقرة قبل الأخيرة من الديباجة، من المهم أن يكون مستوى قوة بعثة الأمم المتحدة في هايتي قيد الاستعراض المستمر. ووفد بلادي، في الحقيقة، يؤيد اقامة معيار موحد لجميع عمليات حفظ السلام التي يخول بها مجلس الأمن، ومن ثم، سيؤيد ادخال جوهر صياغة النص الحالي في جميع القرارات المقبلة

التي تتناول تمديد الولايات واستعراضات مستويات قوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيرا، يرحب وفد بلادي بفحوى الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار الحالي المتعلقة بالتزام المجتمع الدولي بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدستورية في هايتي ويسلم بأهميته في إدامة بيئة آمنة ومستقرة. وهذا الحكم يتفق مع ما ينبغي أن يكون عليه التزام المجتمع الدولي في مساعدة جميع الدول في حالات بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ففي رأينا أن ما هو طيب بالنسبة لهايتي ينبغي أن يكون طيبا بالنسبة لجميع الدول الخارجة حديثا من سنوات الصراع. واننى أتكلم بصفة خاصة عن موزامبيق والصومال ورواندا، وآمل عن ليبريا أيضا.

وختاما، إن انتقال عملية حفظ السلام الدولية في هايتي من القوة المتعددة الجنسيات إلى الأمم المتحدة، كما هو مقترح في مشروع القرار الحالي، شكل مرحلة هامة جدا في جهودنا الجماعية للمساعدة في إقامة السلم والاستقرار في هايتي. ونحن نثني على جهود الدول التي شاركت في القوة المتعددة الجنسيات. كما نثني على منظمة الدول الأمريكية بالاضافة إلى البعثة المدنية الدولية في هايتي، على ما قامت به من عمل هناك. ونثني أيضا على الأمين العام لجهوده المستمرة لضمان السلم في هايتي. ونثق بأن يكون انتقال المسؤولية من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي حاليا من العقبات، وأن يتسنى القيام بما تبقى من مهام التعمير والتأهيل الوطنيين المعقدة في هايتي بنفس القدر من النشاط والالتزام حتى يمكن للسلم والاستقرار والتنمية أن تزدهر وأن تستدام في ذلك البلد.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام بشأن مسألة هايتي (S/1995/46). والتقرير، كالمعتاد، مفصل، وغني بالمعلومات. ونحن ممتنون لأن المعلومات تفيد بأن الحالة في هايتي، بصفة عامة، تعود على نحو بطيء إلى طبيعتها وبأن شعب هايتي يتمتع الآن ببعض حقوق الانسان الأساسية.

ومع ذلك نشعر بقلق إزاء ما يرد من تقارير عن عمليات قتل خارج نطاق النظام القانوني، وأعمال الابتزاز والتخويف التي يقوم بها أعضاء وموظفو المنظمات الشعبية، وغير ذلك من الأنشطة الاجرامية التي لا تزال تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في هايتي. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه يجب السيطرة على أعمال العنف هذه قبل أن يفلت زمامها. وهذه الأنشطة الاجرامية مثيرة للقلق خاصة في ظل خلفية التاريخ الحديث لهايتي. واتصالها بشبكات المليشيات السابقة، حتى ولو كان عن بعد، لا يبشر بالخير بالنسبة لاستقرار البلاد وتحقيق المصالحة لشعبها.

وينبغي إزالة أي شيء يذكّر الهايتيين باحتمال عودة الماضي القريب، وفي هذا الصدد نشعر بالسرور بتصميم القوة المتعددة الجنسيات على القيام بالتفتيش عن مخابئ الأسلحة ونزع أسلحة العصابات الإجرامية التي لا تزال تجول في الريف. وشعب هايتي بحاجة إلى أن يتأكد من أن الحكم الإجرامي لن يعود.

ونتمنى لو كان النظام القضائي في هايتي مختلفا عما قيل عنه، ونثني على العمل الجيد الذي تقوم به القوة المتعددة الجنسيات في ميدان العدالة في هايتي. إن هناك بالتأكيد حاجة إلى تحسين النظام القضائي وذلك كي تمكن إقامة العدالة بسهولة ومعاقبة المتهمين على جرائمهم. ونفهم تماما مشاعر الإحباط لدى شعب هايتي بالنسبة لفشل النظام القانوني، ولكننا نود أن نهيب بهم ألا يحاولوا استباحة القانون بينما يعاد تنظيم إقامة العدالة في البلاد.

وإننا نعترف بالعمل الممتاز الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وتضطلع به برامجها ووكالاتها وصناديقها ومكاتبها، من أجل شعب هايتي. إن حضورها في البلاد، بالإضافة إلى حضور القوة المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، يمثل مصدر أمل حيث كان اليأس سائدا.

إننا نشعر بالتشجيع ونقدر الابتكار التشغيلي الذي أظهره قادة القوة المتعددة الجنسيات في إنشاء قوة الأمن العام المؤقتة لأن الحالة في الميدان أملت ذلك.

فهم لم ينتظروا المرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة في هايتي لإنشاء قوة الشرطة كما توخاها القرار ٨٦٧

(١٩٩٣) لأن الانهيار غير المتوقع للقوات المسلحة لهايتي ترك البلاد دون قوة للأمن. وهذا يؤيد وجهة النظر التي ترى أنه ينبغي للأمم المتحدة دوما أن تحاول أن تنشئ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وجودا في حالة النزاع في أقرب فرصة ممكنة، لأن الفرص النادرة يمكن أن تفوت حيث لا يكون مثل هذا الوجود قائما.

إننا نؤيد تأييدا تاما أحكام مشروع القرار الحالي المتعلق بالوزع التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى تصل إلى قوامها الكامل بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. ونحن على ثقة بأن الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي سيكون انتقالا سلسا، في ضوء عملية التخطيط الإداري والسوقي والتنظيمي التي سبقتها. ونحن سعداء على نحو خاص بأن مجلس الأمن قبل بتوصية الأمين العام بأن عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي ينبغي أن يزاد من ٥٦٧ شخصا إلى ٩٠٠ شخص. وزيادة الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي ستساعد في إنشاء قوة الشرطة الوطنية الهايتية على نحو سريع.

نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥. ونأمل أن تساعد الأمم المتحدة في بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع عندما تنتهي في نهاية المطاف ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي وذلك لضمان قيام شعب هايتي بتعزيز حقوقه الديمقراطية وحرياته التي كسبها حديثا، بالإضافة إلى المساعدة على تعزيز تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر مفتاحا للسلم والاستقرار في هايتي في المستقبل.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقديمه لتقريره المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عن المسألة المتعلقة بهايتي عملا بقرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤).

إن الأحداث التي وقعت في هايتي أثارت اهتماما كبيرا لدى حكومة هندوراس. لأن الانقلاب العسكري، الذي أطاح بالرئيس المنتخب بصورة شرعية لهذا البلد، قد شكل سابقة خطيرة تلحق الضرر بالديمقراطية في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة أمريكا الوسطى خصوصا، ومنطقة أمريكا اللاتينية عموما؛ ولأن الأزمة، بالإضافة إلى ذلك، تعمقت حيث رفض النظام العسكري التخلي عن السلطة، ضاربا عرض الحائط بجميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة الأمن والديمقراطية في هايتي. إن عدم امتثال حكومة الأمر الواقع لاتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك، بالإضافة إلى تحديه الصارخ للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية كانا يتركان أثرا سلبيا على مصداقية هاتين المنظمتين والثقة التي وضعت فيهما، مما عزز بالتالي فكرة عدم الاستقرار الإقليمي.

إن قضية هايتي دللت على أنها تمثل شذوذا عن القاعدة في جميع أشكالها. ونرى أنه بينما كانت الأزمة في ذلك البلد ذات طابع داخلي ولم تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فإن الأزمة كان يترتب عليها في الوقت نفسه آثار سياسية وقانونية بالنسبة للديمقراطية.

إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والخروج الجماعي لجزء كبير من السكان الهايتيين لأسباب سياسية أو اقتصادية استدعت اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة من جانب المجتمع الدولي، والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

إن هندوراس، تبعا لتقاليدها الإنسانية، وفي مواجهة حالة خطرة ناتجة عن هروب مئات الأشخاص من هايتي بحثا عن السلامة في بلد ثالث، رحبت في مناسبتين على أرضها بالمواطنين الهايتيين بوصفهم لاجئين.

والتدابير التي اعتمدتها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية خلال المرحلة الأولى أتاحت فرصة ناجعة لحل الأزمة الهايتية. وبالرغم من ذلك، من خلال التدابير الملموسة فقط من جانب المجلس والمجتمع الدولي كان ممكنا عكس اتجاه الحالة ومنح هايتي فرصة لتحقيق الديمقراطية في ذلك البلد، ولأن تصبح محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

وترى حكومة بلادي أن القوة ينبغي استخدامها كملاذ أخير في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتعتقد كذلك أن قرارا من هذا النوع ينبغي اتخاذه من جانب مجلس الأمن في أي حال من الأحوال بتأييد جميع أعضائه، أي بطريقة توافق الآراء. إن مفهوم القوة المتعددة الجنسيات تحت قيادة وسيطرة بلد واحد لا ينبغي اعتباره بديلا عن الآليات التي أنشئت في ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في هذا الوقت، حيث نمتلك أفكارا وصكوكا متطورة جدا، مثل الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم وحفظ السلم.

وبالمثل نقر بأهمية الأنشطة المشتركة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية والقوة المتعددة الجنسيات الموزوعة حاليا في هايتي، وخصوصا التزام الأمانة العامة للأمم المتحدة بالعمل مع منظمة الدول الأمريكية في مساعدة هايتي في مجالات المصالحة الوطنية، والاستقرار السياسي وإعادة التعمير الاجتماعي والاقتصادي.

علاوة على ذلك، إن وفد بلادي يرحب ببيان قيادة القوة المتعددة الجنسيات وتوصية الدول المشاركة في هذه القوة حيث تؤكدان على التوالي على وجود بيئة مستقرة وآمنة في هايتي. وهذا يمكن المجلس من أن يقرر بأن من السليم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي البدء بالاضطلاع بمهامها.

ويشير الأمين العام كذلك إلى أهمية الإنجازات التي حققها الفريق المتقدم، مع المجموعة المسؤولة عن تنسيق عملية الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات، التي تخطط عملية نقل الوظائف على الأرض. ويقر وفد بلادي بضرورة زيادة حجم فريق الخبراء التقنيين بشأن الإدارة والسوقيات الذي سيتعاون مع الفريق المتقدم.

أما فيما يتعلق بالمشاورات مع الحكومات بغرض مساهمتها في الجانبين العسكري والمدني لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، يود وفد بلدي أن يفيد بأن هندوراس ستساهم في تقديم فرقة مؤلفة من ١٢٠ من الأفراد العسكريين، ووحدتين للنقل، وبأن الاتصالات اللازمة أجريت بالأمانة العامة لتعجيل بوزعهم الذي سينتهي، حسب المعلومات التي لدينا، في أوائل آذار/مارس من هذا العام.

إن الأمين العام يلاحظ في تقريره أن القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) يوكل إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي مساعدة السلطات الهايتية في تهيئة بيئة تفضي إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. ويحدونا الأمل في أن تكون الأمانة العامة قد بدأت بإجراء المشاورات ذات الصلة مع منظمة الدول الأمريكية للعمل على إنجاز هذه المهام بطريقة منسقة، وفي أن تكون على استعداد للمساعدة حالما يتطلب الأمر ذلك.

إن وفد بلدي يقر بالجهود التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات ليتم وزعها في مناطق نائية في هايتي، وبأنشطتها للحفاظ على الهدوء في البلد. ونحن نشدد على أهمية تدريب قوة أمنية أو قوة شرطة احتياطية يكون أفرادها من الهايتيين بغية كفالة تحقيق مناخ آمن ومستقر قبل الفترة الانتقالية. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنه في حين ازداد عدد الطلاب والخريجين ازديادا كبيرا، يجب للقوة الاحتياطية أن تتوسع بدرجة كبيرة، ويجب تكثيف مساقات التدريب لتتلاءم القوة مع حجم البلد وعدد سكانه، وفوق كل ذلك، تتناسب مع المهمة الحساسة الماثلة أمامها.

لذلك نؤيد دون تحفظ مشروع القرار المعروض على المجلس، وهو المشروع الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة ستة أشهر أخرى، ويأذن بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

إننا نرى أن هايتي قد توفر قريبا المثال الثالث ـ بعد أمريكا الوسطى وموزامبيق ـ على تدخل المنظمة من خلال عملية لحفظ السلم وفقا لقرارات المجلس القاضية بإحراز التقدم من الصراع إلى السلم، ومن السلم إلى الاستقرار والديمقراطية الدائمة. غير أن الجهود المالية التي يبذلها المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة من أجل الحفاظ على الديمقراطية وحكم القانون هناك لن تحقق نجاحا طويل الأجل إذا استمرت الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية الخطيرة قائمة في هايتي. والأمين العام يبرز في تقريره التعهدات السخية التي تم التعهد بها من أجل مساعدة هايتي على حل مشاكلها الاقتصادية

الخطيرة. وهندوراس تشاطره أوجه قلقه بالكامل في هذا الصدد.

إن ملايين الهايتيين يعلقون آمالهم على هذه التجربة، وعلى الأمم المتحدة ألا تخذلهم. وبلدي ملتزم بهذه القضية، وسيسهم فيها ضمن وسائله المتواضعة.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئ وفد بلدي يتابع عن كثب الأنشطة التي تقوم بها القوة المتعددة الجنسيات في هايتي، ويشعر بالارتياح إزاء التقدم الكبير المحرز وإزاء الطريقة التي أحرز بها على حد سواء، أي دون عنف إلى حد كبير. في الواقع، من الصعب تذكر تغيرات عديدة أخرى جذرية في النظام السياسي مثل التغير الذي حصل في هايتي بالنظر إلى أن مستوى العنف في حل الأزمة كان على هذا القدر من الانخفاض ـ وبخاصة إزاء المستوى المرتفع من العنف الذي كان سائدا إبان الأزمة نفسها. ونحن نهنئ القوة المتعددة الجنسيات وشعب هايتي على هذا الانجاز الرائع.

إننا نلاحظ بارتياح كبير أن حالة احترام حقوق الإنسان والحالة الأمنية في البلاد تحسنتا كثيرا في الأشهر القليلة الماضية. ومع ذلك، لا يزال يتعين إنجاز الكثير. فيبدو أن النظام السابق كان فاسدا إلى درجة أن إزالة عناصر غير مرغوب فيها من الجهازين الأمني والقضائي، إذا ما ذكرنا جهازين فحسب، أدت إلى انهيارهما التام تقريبا. ومهمة الحكومة الجديدة هي بالتالي العمل على بنائهما من العدم، وهي مهمة أصعب حتى من تجديدهما.

في الوقت نفسه، لم تختف جميع المخاطر التي تهدد الديمقراطية اليافعة في البلد. فنحن نعتقد أن كمية مروعة بحق من الأسلحة يجري توزيعها في البلد أو مخبأة فيه. ونحن غير متأكدين من العناصر شبه العسكرية التي يبدو أنها ساكنة في هذا الوقت، وربما تنتظر وقتا أكثر ملاءمة لتحيا من جديد. أما الجهود الرامية إلى تجريدها من السلاح لم تفلح حتى الآن بما فيه الكفاية.

هذه بعض الأسباب التي تدعونا إلى فهم الحاجة إلى وزع كبير لموظفي الأمم المتحدة من أجل تولي الأمر من القوة المتعددة الجنسيات. وهذه الخطوة تلقى موافقتنا الكاملة. والقرار ٩٤٠ (١٩٩٤) ينص على أن مهمة بعثة الأمم المتحدة في هايتي ستنجز في فترة لا تتعدى شباط/فبراير ١٩٩٦. ونحن نأمل في أن تكون هذه الفترة كافية لإنجاز البعثة عملها.

لقد حقق الرئيس أريستيد بعض النجاحات السياسية الهامة، لا سيما تعزيز حكومته. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء الخطوات المحددة التي اتخذت صوب إجراء انتخابات نيابية، ونشجع السلطات في هايتي على إجرائها في أقرب فرصة. ويحدونا خالص الأمل في أنه عندما تجرى الانتخابات، فإن الأمم المتحدة ستشهد على أنها انتخابات حرة ونزيهة.

إن القوة المتعددة الجنسيات أظهرت، عن طريق الانجاز الناجح للمهمة الموكولة إليها بموجب الفقرة ٤ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، الفائدة، في بعض الظروف، من أن يوكل مجلس الأمن إلى مجموعات من الدول القيام بأعمال الإنفاذ. ونحن نرى هذا التدبير تدبيرا استثنائيا يتعين استعماله عندما تفشل جميع التدابير الأخرى. ولكن عدم تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز أدى إلى فشل جميع التدابير الأخرى. ولقد استفاد مجلس الأمن، في تتبعه للتقدم الذي تحرزه القوة المتعددة الجنسيات، من التقارير المتتالية والمفصلة والمسجلة التي وفرها وفد الولايات المتحدة بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات. ونحن ممتنون لهذا الجهد في وضع التقارير، ونحيي ونشكر جميع أعضاء القوة المتعددة الجنسيات، ونتمنى النجاح المماثل للقوة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

السيد باكوراموتسو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد رواندا أن يشيد إشادة حارة بالأمين العام على تقريره الجيد عن الحالة في هايتي.

إننا مسرورون جدا، بعدما قرأنا مختلف التقارير والتوصيات، بأن نعلم أن مناخا آمنا ومستقرا يسود في تلك الجمهورية التي هي ضحية سنوات عديدة من الدكتاتورية المدنية والعسكرية.

إننا نشعر بالابتهاج إزاء أنه مع عودة فخامة الرئيس جان ـ برتراند أريستيد إلى السلطة، ظهر عهد

جديد من السلم والتسامح والديمقراطية من الخضات التي شهدها التاريخ الهايتي مكافأة للجهود التي بذلها الشعب الهايتي والمجتمع الدولي في سعيهما إلى تحقيق السلم العادل في ذلك البلد.

يرحب الوفد الرواندي مع عظيم الارتياح بالبيئة الآمنة والمستقرة التي أرسيت الآن في هايتي، والتي يرجع معظم الفضل فيها إلى القوة المتعددة الجنسيات. مع ذلك، لا يسعنا إلا أن نأسف لوجود صعوبات وقتية معينة تعتم بعض الشيء على صورة المستقبل المشرقة.

في الوقت الذي يهتم فيه المجتمع الدولي بمساندة هايتي في جهودها من أجل توطيد دعائم ديمقراطيتها، يعرب وفد رواندا عن أمله في أن تصبح التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في ذلك البلد حجر الأساس لجميع الانجازات المزمع تحقيقها في الأجلين القصير والمتوسط.

ولا حاجة بنا إلى التشديد على ضرورة تحقيق السلم والديمقراطية والتنمية، وهي الدعائم الثلاث للرخاء الاقتصادي لأي بلد، لقد كانت جمهورية هايتي ضمن أولى الجمهوريات في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. ومن المؤسف الآن أن الجمهوريات الأخرى، بعد أن تطورت، لم تنس فحسب أن تمد يد العون لهايتي، بل إنها فعلا تعمل على استغلالها. وهذا ما يستوجب أن يكون ما تسميه هذه المنظمة "الدبلوماسية الوقائية" - سواء بالنسبة لهايتي أو لرواندا - دبلوماسية تأخذ شكل مساعدة متعددة الجوانب يقدمها المجتمع الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي الذي هو أساس السلم والديمقراطية الدائمة. ويحدونا الأمل في أن تحظى هايتي من جيرانها الرئيسيين في منظمة الدول الأمريكية بعون متواصل ومتزايد لإنعاش اقتصادها.

بالنظر إلى ما تقدم، وفي ضوء تضامن البلدان التي عانت الأمرين من الإجحاف، يسر الوفد الرواندي أيما سرور أن يشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بهايتي، وأن يصوت مؤيدا له.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في الآونة الأخيرة شهدت الحالة في هايتي بعض التحسن. فقد عادت حياة الناس إلى طبيعتها، وبدأت إدارات الحكومة تعمل من جديد، والاستعدادات جارية لإجراء الانتخابات. وهذه التطورات لا يجوز النظر إليها بمعزل عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومجلس الأمن، وهي تطورات نرحب بها. وفي الوقت ذاته، لاحظنا - كما لاحظ الأمين العام أيضا في تقريره - أن الجريمة ما زالت متفشية في هايتي اليوم، ولا يبدو من المحتمل حتى الآن أن تنشأ قوة شرطة في المستقبل القريب. وهذا أوجد فراغا أمنيا. ولا يمكن لهذا الوضع إلا أن يكون مصدر قلق عميق.

ما برحت الصين تؤيد الشعب الهايتي دوما في جهوده لتحقيق السلم والاستقرار والتعمير الوطني، وهي أمور نعتقد أنها ستساعد على صون السلم والاستقرار في المنطقة. لقد وقفنا دائما وبثبات إلى جانب التسوية السلمية للنزاعات، وعارضنا استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. وبالتالي، كانت لدينا تحفظات على قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤). مع ذلك، وبغية دعم عملية السلم الهايتية، اتخذنا نهجا جادا ومسؤولا طوال نظر مجلس الأمن في المسألة الهايتية، وعالجنا المسائل ذات الصلة على النحو الواجب بالتعاون مع الأطراف المعنية.

ونظرا للتغيرات المحتمل حدوثها في حالة هايتي، وفي الحالة الأمنية بالذات، بعد إكمال وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي قبل نهاية آذار/ مارس، نرى من الضروري أن يعيد مجلس الأمن آنذاك النظر في مسائل مثل ولاية البعثة وقوامها، مثلما أعاد النظر في هذه المسائل بالنسبة لعمليتي حفظ السلم في جورجيا وطاجيكستان، وبعض العمليات في افريقيا.

وعليه، اقترحنا بأسلوب بنّاء عددا من التعديلات، وكنا نأمل أن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأنها انطلاقا من روح التشاور والتعاون. ويؤسفنا، مع ذلك، أن اقتراحنا المعقول لم يُقبل. ولا يسعنا، بالتالي، إلا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي يتابع عن كثب عملية التسوية الجارية في هايتي. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الرئيس المنتخب قانونيا، السيد جان برتراند أريستيد، وحكومة هايتي لاستعادة الأوضاع الطبيعية، والشرعية الدستورية، والمؤسسات الديمقراطية، في ذلك البلد. ونلاحظ أنه، نتيجة لعمليات القوة متعددة الجنسيات في هايتي، أمكن إحراز قدر كبير من النجاح في تطبيع الحالة وإرساء بيئة آمنة ومستقرة، وفقا لأحكام القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وكما أكد المراقبون الدوليون هناك، ومراقبون من منظمات حقوق الإنسان، فقد وضع حد للعنف السياسي، وتوقفت تقريبا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وانخفض إلى حد ما معدل الجريمة العادية. ولم تعد الحالة في هايتي تشكل تهديدا للسلم والأمن.

مع ذلك، من السابق لأوانه التأكد من أن هذا الاتجاه أصبح اتجاها لا رجعة فيه. ومن الواضح أن خلق الاستقرار وبالذات الاستقرار طويل الأجل، يرتبط، أولا وقبل كل شيء، ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة إلى شعب هايتي.

ولقد أعلنا مؤخرا عن نهجنا تجاه موضوع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، سواء بالنسبة لهايتي أو في السياق الأوسع، أثناء مناقشة مجلس الأمن لملحق الأمين العام لخطة السلام. ونرى، على وجه الخصوص، أنه لا بد من إجراء مناقشة موضوعية لماهية المتطلبات الحقيقية لأنشطة حفظ السلم التي تباشرها الأمم المتحدة، وما هي الموارد المطلوبة للوفاء بتلك المتطلبات. إن كل عملية من عمليات حفظ السلم فريدة في حد ذاتها. والمسائل التي تنطوي عليها هذه العمليات يجب معالجتها في ضوء كل حالة على حدة، ولكننا نعتقد أنه لا بد من وجود مجموعة واحدة ومحددة وواضحة من المعايير لبدء هذه العمليات وإدارتها. فهذا سيحول دون وجود معايير مزدوجة في نهج الأمم المتحدة، وتقسيم الصراعات إلى صراعات "ذات أولوية" وصراعات "ثانوية".

ونلاحظ أنه، في سياق عملنا بشأن مشروع القرار المعروض على المجلس، أخذ مقدمو المشروع بكثير من الأفكار التي طرحها الوفد الروسي. وعلى الرغم من بعض الشواغل التي ما زالت تساورنا والتي أشرنا إليها أثناء المناقشات السابقة، نرى أنه أصبح من الممكن إعطاء الضوء الأخضر للانتقال إلى مرحلة الأمم المتحدة من هذه العملية. ونسترشد هنا بالمبدأ الأساسي القائل باستصواب تعزيز وتوسيع التعاون والتضافر الإيجابيين داخل مجلس الأمن. ونتوقع من شركائنا في المجلس أن يسترشدوا بنفس المبدأ من أجل تعزيز الاستقرار في كل بقاع العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار S/1995/85.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، عُمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: لا أحد

الممتنعون عن التصويت: الصين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نتيجة التصويت كالتالي: ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، وامتناع عضو واحد عن التصويت.

اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٩٧٥ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسجل اليوم نقطة تحول هامة ومخططة في رحلة هايتي من الطغيان الى الديمقراطية. إن القوة المتعددة الجنسيات التي أذن المجلس بإنشائها في تموز/يوليه الماضي قد أتمت مهمتها. ويجري الآن التخطيط لنقل المسؤولية إلى قوة

الأمم المتحدة. إن تصويت اليوم يؤكد أن الانتقال سيحدث في نهاية آذار/مارس.

إن رجال ونساء القوة المتعددة الجنسيات يستأهلون اعترافنا وامتناننا. فلقد اضطلعوا بمهام صعبة بمهارة فائقة. ولأسرة العريف الأول غريغوري ديل كاردوت، ندين بمشاعر خاصة. قلوبنا وصلواتنا معها.

لقد سرت حكومتنا بقيادة القوة المتعددة الجنسيات ونشكر بحرارة الأمم الأخرى التي أسهمت فيها. ونلحظ مع الارتياح الرباط القوي الذي تولد بين القوات والشعب الهايتي. كما نشكر أعضاء هذا المجلس، وأصدقاء هايتي والأمين العام وموظفيه على التزامهم بالاستجابة الدينامية والخلاقة للأزمة في هايتي. فلقد خدمنا معا أيما خدمة تعهد ميثاق الأمم المتحدة:

"أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

على مدى الأشهر الأربعة الماضية، بفضل جهودنا، وجهود منظمة الدول الأمريكية، وحكمة قادة هايتي وسهولة تكيف شعب هايتي، تم تحقيق تغيرات نرحب بها. والأسواق التي كانت كاسدة هي الآن مفعمة بالحياة. والأحياء التي كانت تتردد فيها صيحات الرعب تسودها الآن الضحكات والأمل المتجدد. ولم تعد الأمهات في خوف على قتل أبنائهن أو اغتصاب بناتهن على يد القائمين على حفظ النظام. ومراكز الشرطة تستخدم الآن للتدريب، لا للتعذيب. والقوارب تبنى لصيد الأسماك لا للهرب. وقد استؤنفت كل الأنشطة السياسية. وخيوط الحياة الاقتصادية تحددت ويجب الآن أن تحاك من جديد.

في تموز/يوليه الماضي، استجاب مجلس الأمن للظروف الفريدة في هايتي باستراتيجية ذات شقين. ففي المرحلة الأولى، أنشئت القوة المتعددة الجنسيات لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة يمكن للمؤسسات الديمقراطية أن تبدأ عملها في ظلها. وقد حققت القوة المتعددة الجنسيات تلك الغاية. ورحل القادة غير الشرعيين سلميا. وعاد الرئيس أريستيد والحكومة المنتخبة شرعيا إلى السلطة. وقد تم شراء أو مصادرة أكثر من ٢١ ألف قطعة سلاح. ويجري الآن تعيين قوة شرطة جديدة، كما يجري تخفيض جيش هايتي وإصلاحه.

إننا نقترب الآن من المرحلة الثانية. اليوم، أذن المجلس للأمين العام بتعيين ووزع ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ جندي و ٩٠٠ شرطي مدني لمواصلة المهام التي تسير سيرا حسنا حتى الآن. وستعمل بعثة الأمم المتحدة في هايتي مع حكومة هايتي والمانحين الآخرين لبناء قوة شرطة مدنية جديدة. وستساعد حكومة هايتي في استتباب النظام العام. وستساعد على إقامة مناخ يفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة وستكمل المهام الموكلة إليها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٦.

لقد عملت حكومتي جاهدة مع القوة المتعددة الجنسيات وموظفي الأمانة العامة لضمان النقل السلس للمسؤولية - انتقال دون التغيير الواضح. فأكثر من نصف العسكريين وحوالي ثلث المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في هايتي سيكونون من المحاربين القدماء في القوة المتعددة الجنسيات. وبصورة شاملة، لن يكون هناك تغيير جذري في حجم البعثة أو قدرات القوات أو نوعية القيادة. سيكون لقوات الأمم المتحدة الحق في استعمال القوة دفاعا عن النفس، بما في ذلك الحق في معارضة المحاولات القسرية لعرقلة الاضطلاع بمهامها.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره الأخير إلى المجلس،

"هناك شعور بالحرية وإحساس بالأمن [في هايتي] الأمر الذي لم يكن موجودا من قبل". (S/1995/46، الفقرة ١٣)

إن القوات المنظمة وشبه المنظمة من الإرهابيين الخاضعين لحماية رسمية قد تم تفكيكها. ولكن هايتي ليست بلدا آمنا بحال من الأحوال. إن الجشعين واليائسين والمغبونين قادرون على القيام بالعنف دوما. والقوات الإجرامية قد ترى في هذا التحول والحملة الانتخابية القادمة فرصة للقيام بعمل جسور. ولكن لا ينبغي أن يساور أحدنا أي شك في أنه إذا اعترض

سبيل قوة الأمم المتحدة أحد فإن قيادتها وولايتها وقوة سلاحها وعزيمتها تمكنها من الرد القوي.

وإعادة التعمير الاقتصادي لهايتي ليست جزءا من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم، ولكن الجهود تحقيقا لهذه الغاية جهود تكميلية. وتنضم حكومتي إلى الأمين العام في مناشدة الأمم والوكالات الإنمائية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية للعمل معا مع الحكومة الهايتية لتنفيذ برنامج طوارئ الإنعاش الاقتصادي. والباب أمام الاستثمارات الخاصة يجب أن يكون مفتوحا. وليس هناك إجابة أفضل للظلم والفساد والقتال من الحرية والوظائف والتعليم الابتدائي والغذاء على المائدة.

وكما يسلم القرار الذي صادقنا عليه اليوم، أن مستقبل هايتي، كما يجب أن يكون، في أيدي أبناء هايتي. والمؤسسات الديمقراطية لا يمكن أن تُفرض على مجتمع ما؛ فهي يجب أن تغذى من الداخل. والطريق أمامنا ما زال شاقا، ولكن المجتمع الدولي يمكن أن يقر عينا بأن المؤيدين للالتزام ببناء هايتي الحرة أمامهم الآن تلك الفرصة. وبإفساح المجال أمام تلك الفرصة، يبقى المجلس مؤمنا بشعب هايتي، وبقضية الحرية وبما يتماشى مع ميثاق هذه المؤسسة العظيمة.

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد سر وفدي أن صوت لصالح القرار الذي يأذن للأمين العام بالقيام بالترتيبات اللازمة لنقل مهام القوة المتعددة الجنسيات في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

باتخاذ المجلس للقرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، قرر أن الهدف كان نقل السلطة بأسرع ما يمكن إلى الأمم المتحدة، أي بمجرد توفير بيئة آمنة ومستقرة وتمكن الأمم المتحدة من المحافظة عليها. وهناك من الأسباب ما يجلعنا نشعر بالسرور لأن الظروف قد توفرت لبدء المرحلة الثانية من هذه العملية في ٣١ آذار/مارس القادم. وهذا يشهد على التقدم المحرز منذ وزع القوة المتعددة الجنسيات منذ أربعة أشهر. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يكرر إشادته بقيادة وأعضاء هذه القوة.

إن انتهاء العنف السياسي الذي كان مرة من الآفات التي تعاني منها هايتي، نجاح لا جدال فيه، شأنه شأن تضاؤل الخوف واستئناف النقاش السياسي. لقد أصبحت الحكومة تضطلع بمهامها والرئيس أريستيد، الذي ينادي بالمصالحة الوطنية، يفي بوعوده. وعلاوة على ذلك، إن رسالته يُنصت إليها. وألحظ كذلك أن الجدول الزمني الموضوع عند البدء بالعملية قد تم الوفاء به. وهذه نقطة إيجابية.

إن إجراء انتخابات تشريعية عنصر حاسم في عودة الديمقراطية. وهذا الاقتراع ينبغي أن يجري ضمن إطار زمني معقول. ويحدونا الأمل في أن تتخذ جميع الترتيبات اللازمة لإجرائها في أمن وحياد كاملين. ويجب على الأمم المتحدة والهايتيين اتخاذ الإجراءات اللازمة في ذلك الشأن.

من الحقيقي أنه لا تزال هناك أسباب تدعو إلى القلق، وخاصة زيادة الجرائم العامة وتورط الشبكات شبه العسكرية السابقة في العنف. وذلك يجب أن يتوقف إذا أردنا بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي. وينبغي إيلاء اهتمام كبير لإعادة إدماج القوات وتدريبها المهني وتسريحها. وتشكيل قوة شرطة تتمتع بالنزاهة والفعالية أمر أساسي أيضا. ويرحب وفدي بنجاح برامج التدريب التي بُدئت والتي تشترك فرنسا فيها.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية التنمية الاقتصادية وإعادة بناء المؤسسات، ولا سيما القضائية، بغية ترسيخ الديمقراطية في هايتي. ونرحب ببيان سفير هايتي بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، أود أن أخبر المجلس بأن اجتماعا قد عقد اليوم في باريس للفريق الاستشاري للمانحين، ولسوف يعقبه اجتماع يهدف إلى التنسيق بين أنشطة الذين يوفرون الأموال للنهوض بالعدالة في هايتي. وقد استأنفت فرنسا تعاونها الثنائي على نطاق واسع. ونأمل، ونحن على يقين حقا، أن جهود الجميع ستساعد على وضع هايتي على الطريق السليم.

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترى ألمانيا أن الوقت قد حان لقيام بعثة الأمم المتحدة في هايتي بمهامها. لهذا السبب صوتنا

لصالح القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم بشأن هايتي.

وفي هذه المناسبة، تود حكومة بلادي أن تعرب عن امتنانها للدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات، التي قامت حتى الآن بفتح الطريق أمام عودة الرئيس المنتخب، جين برتراند أريستيد، واستعادة الحكومة الشرعية في هايتي، وإرساء بيئة مستقرة وآمنة في ذلك البلد. ويجب على القوة المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة في هايتي أن تضمنا معا تتويج المرحلة الانتقالية الحرجة، التي تتصادف مع عقد الانتخابات التشريعية، بالنجاح أيضا.

لقد شهدنا بالفعل تحسنا ملحوظا في الحالة في هايتي. فقد أصبح أبناء هايتي يتمتعون الآن بحقوقهم الأساسية - ولا سيما الحق في حرية التعبير والتجمع والانتماء - بدرجة لم يسبق لها مثيل. ومن الضروري الإبقاء على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي من أجل ترسيخ هياكلها الديمقراطية، ويحدونا الأمل في أن تعزز الانتخابات التشريعية التي ستعقد قريبا التقدم المحرز حتى الآن.

ومع أنه لم يبق هناك خطر يهدد حكومة هايتي، لكن هناك عوامل تدعو إلى القلق يتعين علينا، للأسف، أخذها في الحسبان: الأعمال الإجرامية العديدة التي يرتكبها غالبا أعضاء النظام القديم؛ ازدياد عدد الأسلحة غير الخاضعة للرقابة؛ عدم كفاية قوات الأمن والنظام وعدم فعاليتها؛ قصور السلطات القضائية في البدء بالاجراءات الجزائية. ولا بد لحكومة هايتي، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في هايتي والمجتمع الدولي، أن تركز اهتمامها بصورة عاجلة على هذه الشواغل.

في نهاية المطاف، علينا أن ندرك أن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في هايتي ترتهن إلى حد كبير بتحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، ونحن نرى بعض البوادر المشجعة في هذا المجال. ومع ذلك، يبقى علينا القيام بأشياء كثيرة، ونحن نعتمد على حكومة هايتي لمعالجة هذه المسائل بنشاط. وسيتعين على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الإسهام بشكل كبير في هذا الجهد من أجل ضمان نجاح حكومة هايتي. وبالتالي، فإن حكومة بلادي على استعداد للمشاركة في الإصلاح الاقتصادي في هايتي.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اعتمد توا بشأن هايتي يشكل لبنة أخرى في بناء مرحلة جديدة من التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد. وإن بعثة الأمم المتحدة في هايتي سيجري وزعها وفقا للجدول الزمني والترتيبات التي اقترحها الأمين العام، وبالتالي فإن ولاية القوة المتعددة الجنسيات ستنتهي بحلول ٣١ آذار/مارس. وهذه الخطوة ستكون الخطوة الحاسمة التالية على الطريق صوب التخلص من آثار الأزمة التي انفجرت عندما استولى القادة العسكريون على السلطة بصورة غير شرعية في بورت أو برنس.

كانت الخطوة الأولى تدخّل القوة المتعددة الجنسيات التي حررت الشعب الهايتي من النظام العسكري، وسمحت بعودة رئيسه المنتخب دستوريا، الرئيس أريستيد. وحقيقة أن الطغاة أُجبروا على ترك البلاد دون مقاومة مسلحة أو سفك للدماء تمثل أيضا إنجازا لا يُنكر لكل من ساهم في تحقيق ذلك.

لقد عادت الديمقراطية إلى هايتي؛ وازداد الأمن بصورة كبيرة؛ وتحسنت حالة حقوق الإنسان؛ والاستعدادات جارية لإجراء الانتخابات التشريعية، حسبما نأمل، قبل حلول الصيف. ولكن، وكما يشير تقرير الأمين العام، لا يمكن اعتبار هذه المنجزات أنها لا رجعة فيها. ويبدو أن كميات كبيرة من الأسلحة لا تزال موجودة في البلاد. ولهذا السبب تنص الفقرة ١١ من المنطوق، وعن حق، على حث حكومة هايتي على أن تنشئ قوة فعالة للشرطة وأن تحسّن أداء نظامها القضائي.

وبالتالي، تتمثل الأولوية في إنشاء قوة شرطة جديدة. ويبدو لنا أن الأولوية الثانية، على الرغم من أنها ليست مذكورة بصراحة في القرار، تتمثل في إعادة تشكيل القوات المسلحة، التي كانت السبب الرئيسي للمشاكل. وسيكون العامل الهام الآخر انتخاب البرلمان الجديد، وستتبعه في شهر شباط/فبراير من العام القادم الانتخابات الرئاسية. وأخيرا وليس آخرا،

تقوم الحاجة إلى التزام قوي صادق من جانب المجتمع الدولي لمساعدة ودعم التنمية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تبقى في النهاية الشرط المسبق لتعزيز وتوطيد السلم. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب من سفير هايتي، السيد فريتز لونشان، أن يؤكد لحكومته ولمواطنيه أن بإمكانهم الاعتماد، كما كان الحال دوما، على بلادي، ايطاليا.

إذا سار كل شيء على ما يرام، ستصبح هايتي قريبا قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا العميقين لكل من ساهم وسيسهم في تحقيق هذا التحول السار.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن صدور قرار اليوم يسجل خطوة هامة جديدة صوب استعادة هايتي للديمقراطية الناشطة على نحو كامل. وهو يدل على الالتزام المستمر لمجلس الأمن في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتوطيد التحسينات الكبيرة المحققة في هايتي منذ مغادرة النظام العسكري.

إن حكومة بلادي تتفق مع الأمين العام والمساهمين الآخرين في القوة المتعددة الجنسيات بأن الظروف في هايتي تسمح الآن بالانتقال السلس والمبكر إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وإننا نثني على الجهود التي بذلتها القوة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة فيها، والتي أدت إلى تهيئة البيئة الضرورية للوزع الكامل لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وسيكون من الضروري، كما يوضح القرار بجلاء، أن يبقي الأمين العام مستوى قوة بعثة الأمم المتحدة في هايتي قيد الاستعراض الدائم وأن يوصي المجلس بإجراء التعديلات حسبما وعندما يسمح الوضع في هايتي بذلك.

ويعترف القرار الذي اعتمد توا بأن التهديد الذي تعرض له السلم والأمن من قبل في المنطقة أزيل الآن. ونحن نهنئ الرئيس أريستيد على الدور الذي قام به للمساعدة على جعل ذلك أمرا ممكنا. لقد كانت جهوده لتعزيز السلم والمصالحة بشكل واضح عنصرا بالغ الأهمية في نجاح العملية المتعددة الجنسيات. ومن المهم أن يولي شعب هايتي الأولوية القصوى لعملية المصالحة والحفاظ على الاستقرار. إن الهايتيين أنفسهم هم في آخر الأمر الذين تقع عليهم المسؤولية عن تعمير بلدهم. وسنواصل دعمهم في أمور كثيرة ليس أقلها عملية الانتخابات التشريعية المقبلة. ونتطلع إلى بداية مبكرة لحملة انتخابات حرة ومنصفة تشرف عليها الأمم المتحدة.

من السابق لأوانه توقع النجاح النهائي الكامل لاشتراك الأمم المتحدة في هايتي. إلا أن العمل الذي قام به حتى الآن المجلس والقوة المتعددة الجنسيات يشجع على التفاؤل الذي له ما يبرره. وحكومة بلادي تعتقد أن القرار الذي اعتمدناه توا سيجعل النجاح أقرب حدوثا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للجمهورية الأرجنتينية.

لقد ذكرت الأرجنتين مرارا التزامها بالتوصل إلى حل للأزمة الهايتية منذ بداية اهتمام الأمم المتحدة بها؛ ومن هنا جاءت مساهمتنا في الحصار الذي فرضته هذه الهيئة بقوارب من البحرية الأرجنتينية، وفي فريق مراقبة الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، وفي القوة المتعددة الجنسيات، وكذلك تقديمنا الدعم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

لقد علقنا أيضا أهمية كبرى على محاولة حل الأزمة في إطار منظمة الدول الأمريكية وفي هذه المنظمة - ابتداء من الإجراءات الدقيقة المتعلقة بالاستثناءات من الحظر لأسباب إنسانية، التي جرى العمل بها في إطار منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ولجنة الجزاءات السابقة التابعة لهذا المجلس، إلى الزيادات في أرقام التخطيط الإرشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونحن مقتنعون بأن الجهود السياسية التي يبذلها مجلس الأمن ينبغي أن تصاحبها تدابير اقتصادية واجتماعية في دعم جهود حكومة هايتي. وفي سياق بناء السلم بعد انتهاء الصراع، ينبغي أن نواصل تعزيز كل الجهود والمبادرات لخدمة ومساعدة هايتي حكومة وشعبا.

فيما يخص الظروف الخاصة التي تجمعنا اليوم، فإن بلدي ، باعتباره واحدا من أعضاء فريق أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي ، شارك في صياغة النص الذي اعتمدناه توا . واشتراكنا في تقديم القرار يبين كبير التزامنا واهتمامنا تجاه هايتي وموافقتنا على انتقال المهام من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة، وأيضا على مستوى الأفراد العسكريين والمدنيين الذي أوصى به الأمين العام.

إن المشاركة العريضة في المجلس تدل على الاهتمام بالتطورات الإيجابية في الحالة الهايتية. ونود أن نعرب عن ارتياحنا بشأن الأداء المثالي للقوة المتعددة الجنسيات، التي أدى أفرادها ولاية المجتمع الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وهي ولاية معطاة بالقرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، بطريقة مسؤولة ووفقا للظروف التي كان عليهم أن يواجهوها.

إن التطبيع في هايتي يتطلب الآن جهود الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. وسنواصل، في المجلس، وعلى جميع الجبهات الأخرى أيضا، أداء عملنا وإعادة تأكيد التزامنا بأي شيء يراد به تحسين حالة شعب هايتي.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٤٥